

النظرية السياسية في ميزان فكر الشوكاني و الدساتير الوضعية:

دراسة تحليلية مقارنة

د. محمد بن علي الكبيري

جامعة الأمير سطاتم بن عبدالعزيز

ملخص البحث

كل منهج - لاسيما الإسلام - له أعداء يحاولون إقصاءه عن ساحة الحياة إما جهلاً ، وإما عمداً ، لذا كان لزاماً على العلماء أن ينافحوا عن هذا المنهج بتوضيحه للجاهل ، وتصديهم للجاحد. ولاشك أن تراجع حضارة المسلمين في العصر الحاضر أغرى أتباع الحضارات الأخرى بأن يتهموا منهج الإسلام بالقصور، وعدم القدرة على مواكبة حضارتهم الحديثة، لاسيما في مجال الحكم والسياسة ، وهذا الوضع السياسي المتردي على الصعيدين الإقليمي والدولي في كثير من مناطق العالم ليدفعني دفعاً إلى اغتنام هذه الفرصة للرد على مزاعم هؤلاء ، وإبراز محاسن وعمق نظرية السياسة الإسلامية ، - وهو ما ينبغي على الباحثين القيام به - من خلال عرض الفكر السياسي لدى علماء الشريعة الإسلامية الكبار أمثال الشوكاني ، وسوف أتناول هذه الدراسة من خلال المنهج التحليلي الوصفي لبعض جوانب نظرية السياسة الإسلامية ، من خلال عرض عدد من مسائل السياسة في فكر أحد فرسانها، الذين سبروا أغوارها، وكشفوا النقاب عن مواضع الحكمة فيها (وهو الإمام الشوكاني رحمه الله) ، غير مكتفٍ بهذا ، بل سأضع هذا الفكر في ميزان المقارنة مع ما تحويه نصوص الدساتير الوضعية ، وذلك من خلال مبحث النظرية السياسية في ميزان فكر الشوكاني والدساتير الوضعية: دراسة تحليلية مقارنة وثلاثة مطالب كالتالي:

المطلب الأول : فصل الدين عن السياسة.

المطلب الثاني : مراعاة المصلحة السياسية.

المطلب الثالث : الصلة بالحكام.

وقد خلصت من هذه الدراسة بنتائج وتوصيات منها :-

١. إن كثيراً من الآراء السلبية لدى أتباع الأنظمة الدستورية الوضعية عن المنهج الإسلامي عامة والشق السياسي منه خاصة مبني على رُءا ذاتية، ومواقف شخصية نابعة من أصحابها ،وغير مستندة إلى دراساتٍ موضوعيةٍ عميقة ،أو مستمدة من نصوصٍ ثابتةٍ بفهمٍ صحيحٍ لهذا المنهج ،وذلك نتيجةً للخلط بين سلوكيات بعض أتباع الإسلام الخاطئة كأفراد ،وبين المنهج ذاته كنصوصٍ وأفكارٍ ونظريات ،وتحميل الأخير بأوزار الأول، وهو ما انتهى بهم إلى حكمٍ غير سديد، ورأى غير موضوعي عن المنهج الإسلامي خلافاً لحقيقته وجوهره.

٢. لقد بنى الإمام الشوكاني - رحمه الله - فكره السياسي في السياسة الشرعية على أساسين :

- الأساس الأول : هو الفهم العميق للنصوص ، القائم على التدقيق والاجتهاد وإعمال النظر فيها ، من غير تعصبٍ ،أو تقليدٍ جامدٍ لآراء من سبقوه .

- الأساس الثاني : هو مراعاة الضرورات والمصالح العملية، المبنية على فهم وإدراك الواقع لقربه من أروقة الحكم والسياسة ، ومن هنا كان فكره السياسي انعكاساً وتعبيراً حقيقياً لحكمة النصوص الشرعية، ومراعاة لجانب المصلحة بما يقوي من شوكة الدين وإصلاح الدنيا به.

٣. أن واقع العالم اليوم ليؤكد بوضوح، أن إقامة الحياة على غير الدين (العلمانية) قد أودى بها إلى الضياع، والانهيال في جميع جوانبها ،وعلى رأسها الجانب السياسي ، وما الحروب والصراعات الدائرة في كل بقعةٍ من بقاع الأرض الآن إلا دليل قاطع على أن مبدأ فصل الدين عن السياسة والذي تقوم عليه غالبية الدساتير الوضعية قد ثبت فشله بجدارة.

٤. ربما يجهل أو يتجاهل من يعادون أو من ينادون بإبعاد المنهج الإسلامي عن ساحات الحكم والسياسة بحجة عدم قدرته على تحقيق ومسايرة

مصالح الدولة الحديثة ، أن من أهم قواعده الأصولية ما قرره العلماء من أنه " أينما تكون المصلحة فثم شرع الله " ،ومن هنا فإن شريعة الإسلام قد سبقت كل الدساتير والشرائع الوضعية ،في مراعاة مصالح العباد، ليس فقط في معاشهم بل وأيضاً في معادهم .

٥. بناءً على النتائج السابقة، فإنني أوصي الباحثين في هذا المجال، بضرورة توجيه اهتمامهم نحو المزيد من الدراسات المقارنة بين المنهج الإسلامي والمناهج الوضعية الزائفة، والرد على الافتراءات التي تثار عن هذا المنهج، لاسيما في جانبه السياسي بتناول وعرض المزيد من المسائل الأخرى في الفكر السياسي لدى علماء الإسلام المعبرين، لكشف أوجه القصور، والزيغ في الدساتير الوضعية، حول هذه المسائل التي اغتر بظواهرها كثير من المسلمين .

Abstract

Every approach particularly Islam has its enemies who try to remove it from life intentionally or unintentionally. Therefore, the scholars should defend this approach by explaining it to ignorant or ungrateful people. Undoubtedly, the decline of Muslim Civilization today has enticed the followers of other civilizations to accuse the Islamic approach of failure and inability to keep up with their modern civilizations especially in governance and politics. However, the deteriorating political situation at both regional and international level in many regions in the world has motivated the researcher to seize this opportunity to refute their allegations and highlight the benefits and depths of Islamic political theory through explaining the political thought of some famous Islamic Sharia Scholars like Imam Shawkani.

The researcher uses the analytical descriptive approach to investigate some aspects of Islamic Political theory

through presenting a number of political issues in the thoughts of one of its scholars, the late Imam AL-Shweikani, who unveiled the aspects of wisdom in it. Besides, He compares this thought with man-made constitutions texts depending on the study, The Political Theory in Shawkani's Thoughts and Man-made Constitutions: An Analytical Comparative Study. The study has three demands:

First: Separation of religion from politics.

Second: Political interest considerations.

Third: Relations with rulers.

This study comes up with the following findings and recommendations:

- ١- Many negative views of the followers of man-made constitutions concerning the Islamic approach in general and its political aspects in particular are based on personal views and irrelevant studies or unreliable texts. This is due to misunderstanding the wrong behavior of some Islam followers as individuals and the approach as texts, thoughts and theories. This leads to wrong judgments and irrelevant views about the core and truth of Islamic approach.
- ٢- The late Imam Shawkanibased his political thought in Islamic political thoughts on two grounds:
 - First: Deep understanding of texts built on authentication and diligence without bias or rigid imitation of his predecessors.
 - Second: Considering the practical interests and needs which are based on understanding and realizing to the prevailing situation because of his relation with political circles. Therefore, his political thought is a real reflection of the correctness of Islamic Sharia texts and

- the common interest in such a way that strengthens religion sovereignty and helps improve people's lives.
- ٣- The current situation of the world clearly affirms that establishing life on secularism has led to a stray and collapse of all aspects of life particularly the political issues. The current wars and conflicts taking place all over the world are solid proofs that the principle of separation of religion from politics has proved its failure.
 - ٤- Those who oppose or call for the exclusion of Islamic approach from governance, leadership and politics under the pretext of its inability to achieve and maintain the interests of the modern state may not realize that one of the Islamic approach basic rules is what scholars have stated, "wherever there is an interest, Allah's Laws must be implemented". Therefore, Islamic Sharia has preceded all man-made laws and constitutions in taking people's interest into consideration
 - ٥- To sum up, I recommend researchers in this field to conduct further comparative studies between the Islamic approach and fake and man-made approaches and to encounter lies made about the political aspects of this approach. This should be done by presenting thoughts of some distinguished Muslims scholars to unveil deficiencies and falsifications in man-made constitutions regarding issues that have fooled many Muslims.

تمهيد :

لما كان "الاجتماع للإنسان ضروري كونه مدني بالطبع" (١)،
كان لابد من منهج ينظم حركة هذا المجتمع ، اجتماعياً ،
واقتصادياً ، وسياسياً ، وأخلاقياً ، وليس أنفع للإنسان من

(١) مقدمة ابن خلدون - عبدالرحمن بن محمد بن خلدون ٦٨ / ١ مكتبة لبنان - ساحة رياض الصلح - بيروت ١٩٩٢م

المنهج الذي وضعه له خالقه عز وجل، إذ هو أعلم بمن خلق (٢)، وكل منهج - لاسيما الإسلام - له أعداء يحاولون إقصاءه عن ساحة الحياة إما جهلاً، وإما عمداً، لذا كان لزاماً على العلماء أن ينافحوا عن هذا المنهج بتوضيحه للجاهل، وتصديدهم للجاحد. ولاشك أن تراجع حضارة المسلمين في العصر الحاضر أغرى أتباع الحضارات الأخرى بأن يتهموا منهج الإسلام بالقصور، وعدم القدرة على مواكبة حضارتهم الحديثة، لاسيما في مجال الحكم والسياسة، حتى نادى هؤلاء ومن مشى على خطاهم بإبعاد "الدين عن السياسة"، وإن الوضع السياسي المتردي على الصعيدين الإقليمي والدولي في كثير من مناطق العالم ليدفعني دافعاً إلى اغتنام هذه الفرصة للرد على مزاعم هؤلاء، وإبراز محاسن وعمق نظرية السياسة الإسلامية، - وهو ما ينبغي على الباحثين القيام به - من خلال عرض الفكر السياسي لدى علماء الشريعة الإسلامية الكبار أمثال الشوكاني وغيره للرد على أولئك القائلين بعدم وجود نظرية سياسية في الشريعة الإسلامية، فهذا البحث وأمثاله يعد رداً جازماً على هؤلاء، لاسيما في ظل الفشل السياسي الذريع الذي يجتاح العالم من كل جانب بسبب السياسات الوضعية الرديئة التي لطالما تغنوا وتفاخروا بها، وبثوها في دساتيرهم المصنوعة بالتلميح تارة، وبالتصريح تارة أخرى.

وأما اختياري للإمام (محمد بن علي بن محمد الشوكاني ١١٧٣هـ - ١٢٥٥هـ) كمثال لعرض الفكر السياسي لديه كأحد صور

(٢) صلاحية التشريع الإسلامي للبشر كافة - د/ عبدالله بن محمد العجلان - مجلة البحوث الإسلامية - العدد التاسع إصدار ربيع الأول إلى جمادى الثانية - لسنة

المنهج السياسي في النظرية الإسلامية فيرجع إلى اعتبارين أحدهما نظري، والآخر عملي:

الاعتبار النظري : مرجعه ثراؤه الفكري عامة والسياسي خاصة ، فقد زادت حصيلته السياسية بممارسته السياسية ، وما ترتب عليها من معرفة بواقع مجتمعه ، وكذلك كثرة مؤلفاته الزاخرة ، التي أبانت هذا الفكر ، وجلته ، والتي تزيد على المئة وأربعة عشر مؤلفاً .

الاعتبار العملي : مفاده احتكاكه بميدان السياسة ، من خلال المناصب التي تولاها ، وممارسته العمل السياسي ، واهتمامه بالمسائل والقضايا السياسية ، وكذا قربه من الحكام على مدى ثلاث ولايات في عصره ، وقربه من مصادر صنع القرار ، وتأثيره في سياساتهم في الحكم بسبب ثقله الفقهي والعلمي ، وهما اعتباران قلما يجدهما الباحث في عالم آخر مثله إلا ما ندر .

مشكلة البحث :

تدور مشكلة هذا البحث حول عنصرين هما:

العنصر الأول: إثبات العمق السياسي في نصوص الشريعة الإسلامية بمصادرها المختلفة ، ووفائها بالمطالب الإنسانية ، وشمولها لاحتياجاته ، ومن خلال فكر علمائها (الفكر السياسي لدى الشوكاني مثلاً لذلك) والرد على مزاعم القائلين بعدم قدرتها على تنظيم شؤون الدولة الحديثة عامة ونظم الحكم والسياسة فيها خاصة ، وعجزها عن تحقيق المصالح الأولى بالرعاية.

العنصر الثاني: كشف أوجه القصور في نصوص الدساتير الوضعية، والعجز عن إدراك بواطن الأمور، وحقائق المصالح في إدارة الدول، وشؤون الحكم نظراً لمحدودية الرؤية لدى واضعيها كونهم بشر، بما يستوجب تعديل هذه الدساتير حيناً، وتبديلها أحياناً أخرى بما يؤكد ثبوت عجزها عن سياسة الدول، وعدم قدرتها على تحقيق مصالح الشعوب.

أهمية البحث :

ترجع أهمية هذا البحث إلى ما يثيره أنصار الأنظمة الغربية، ومن وافقهم من الأنظمة العربية من ضرورة إبعاد الدين عن السياسة، متذرعين في ذلك بأمرين أحدهما خطر، والآخر خطأ، وذلك على النحو التالي:

وجه الخطر : يكمن ذلك الخطر في كيد هؤلاء للشريعة الإسلامية الغراء، مبتدئين هذا الكيد بالمناداة بفصلها عن السياسة، معللين في ذلك بالمقولة الزائفة "لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين"، وما ذلك إلا خطوة تتلوها خطوات لانقضاء على الشريعة الغراء، وفصلها عن الدنيا كلها، وهو ما حذرنا منه رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم بقوله "لتنقضن عرى الإسلام عروة عروة فأولها نقضاً الحكم، وآخرها الصلاة" (٣).

وجه الخطأ : أن منشأ المقولة السابقة "لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين" راجع إلى الماضي المظلم لأوروبا في عصورها الوسطى، وما ذاقته من ظلم واستبداد على يد رجال

(٣) أخرجه الإمام أحمد في باقي مستند الانتصار رقم (٢٢١٦٠)، ٣٦ / ٤٨٥ عن أبي أمامه الباهلي

دينهم الفاسدين، حتى انسلخوا من كل ما هو ديني لديهم، ثم استداروا على شريعة الإسلام، محاولين إصاق هذه الأقوال الباطلة بها وهي من كل ما قالوا براء.

ومن ثم فهذا البحث خطوة على طريق التصدي لهذا الخطر المترص بهذه الشريعة الإسلامية، وهو ما ينبغي أن يوجه إليه اهتمام الباحثين في هذا الشأن.

وكذلك كشف خطأ وزيف مثل هذه المقولات من خلال عرض الفكر السياسي المعتدل لدى علماء الشريعة الإسلامية، والسياسة الشرعية الموثوقون، أمثال الشوكاني، في مواجهة دساتيرهم الوضعية، حتى يبين الغث من السمين، والخبيث من الطيب.

ولهذه الدراسة أهمية من جانب آخر وهو تقديم أحد أعلام الفكر السياسي الإسلامي، الذي قدم حلولاً لكثير من المشكلات السياسية والدستورية، التي ظهرت أخيراً في كثير من المسائل السياسية الحالية.

الدراسات السابقة :

من خلال البحث في مضان البحث، لم أجد من كتب مقارناً بين فقه الشوكاني السياسي، وما يماثله في الدساتير الوضعية؛ بل كتب معظم الباحثين وأبرز مسائل السياسة الشرعية في فقه الشوكاني متجرداً بدون مقارنة بالأنظمة والقوانين الحديثة ذات الصلة، فلم أجد من كتب فيه بصفة مستقلة يبرز مزايا وفقه الشوكاني السياسي على هذه القوانين الوضعية؛ بل كثير من الدراسات تُعنى بشخصية الشوكاني العلمية، في شتى

أصناف العلوم ، كالتفسير، والحديث، والتربية، والفقهاء . فلم يحظ الشوكاني بدراسة وافية معمقة، تقارن مأسطره في علم السياسة الشرعية خصوصاً وأنه غير وساهم رحمه الله في السياسة السائدة في عصره آنذاك ،ابتداء من رأس السلطة السياسية، والإدارية، والقضائية ، وهذا ماساهم بعد ذلك في التأثير على محيطه الجغرافي .

وبناء على ما سبق فهذا البحث يعد أولى خطوات إبراز فكر الشوكاني السياسي، وموقف الدساتير الحديثة منه ؟ وأوجه دعوة للباحثين أولي الاختصاص إلى سبر أغوار فكر الشوكاني السياسي ، والخروج لأمة الإسلام بنظريات سياسية مبنية على فقه العلامة الشوكاني .

منهج وهيكلية البحث :

سوف أتناول هذه الدراسة من خلال المنهج التحليلي الوصفي لبعض جوانب نظرية السياسة الإسلامية، من خلال عرض عدد من مسائل السياسة في فكر أحد فرسانها، الذين سبروا أغوارها، وكشفوا النقاب عن مواضع الحكمة فيها (وهو الإمام الشوكاني رحمه الله) ، غير مكتفٍ بهذا ، بل سأضع هذا الفكر في ميزان المقارنة مع ما تحويه نصوص الدساتير الوضعية ، لنقف بعد ذلك ليس فقط على عظمة هذه الشريعة وعمق الفكر السياسي لدى أحد الراسخين فيها ، وإنما لنكشف أيضاً عوار هذه الدساتير ، وقصر نظر واضعيها فيما تتضمنه من نصوص، وخاصة في مجال السياسة والحكم ، وذلك من خلال مبحث النظرية السياسية في ميزان فكر الشوكاني والدساتير الوضعية:دراسة تحليلية مقارنة وثلاثة مطالب كالتالي:

^٤ - الإمام الشوكاني حياته وفكره ،د. عبد الغني قاسم الشرجي ، ص ٢٤ بيروت ، دار الفكر + الإمام الشوكاني رائد عصره ،د. حسن عبدالله العمري ،ص ٦٢، بيروت ، دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٠ م .

المطلب الأول : فصل الدين عن السياسة.

المطلب الثاني : مراعاة المصلحة السياسية.

المطلب الثالث : الصلة بالحكام.

فهذه المطالب الثلاثة ، وغيرها تبين مدى تصور الشوكاني للواقع الذي يعيش فيه ، وتأكيد على البعد الشمولي للإسلام ، وأنه نظام لا ينحصر فقط في علاقته بربه سبحانه وتعالى ، وفي هذا تمييز للفكر السياسي الإسلامي ، وأن للسياسية الشرعية دور بارز متمثلاً في علمها الشوكاني في بناء الأحكام الشرعية والوقائع المستجدة ، وكذلك لها دور في إمكانية تغير تلك الأحكام ، والمستجدات في السياسة الشرعية ، وذلك وفقاً لتغير الظروف ، والأعراف ، والأزمنة ، والإمكانة ، وهذا ما يميزها على غيرها ، وهذا ما جلاّه ووضّحه وبيّنه الإمام الشوكاني رحمه الله تعالى .

وسأعرض لكل مطلب من هذه المطالب في فرعين أولهما في فكر الشوكاني السياسي ، وثانيهما في موقف الدساتير الوضعية منها .

وأخيراً أهم نتائج وتوصيات البحث ، ثم قائمة المراجع .

المطلب الأول: فصل الدين عن السياسة :

الفرع الأول : فكر الشوكاني السياسي وموقفه من فصل الدين عن السياسة .

تناول الشوكاني - رحمه الله لمصطلح السياسة في الثقافة الإسلامية، ولمبدأ فصل الدين عن السياسة، كيف نشأ، وكيف أنتشر، وعن مبررات ذلك الفصل عند من حكموا المسلمين، وذكر مقارنة بين حال من طبق الشريعة الإسلامية، وبين من طبق حكم القانون، وفصل الدين عن السياسة، ونقد مبدأ الفصل بين الدين والدولة (٥)، ثم تصدى لذلك القول فيقول: "والحاصل أن من تأمل الأمور حق التأمل، علم علماً لا يخالطه شك ولا تخالجه شبه إن السياسات الشرعية، والتدبيرات النبوية، هي إصلاح الدين والدنيا، ومنبع كل خير، وأن غيرهما أصل فساد الدين والدنيا، ومنبع كل شر (٦).

الفرع الثاني: فصل الدين عن السياسة في الدساتير الوضعية:

في الحقيقة أن هذا الفصل بين الدين و السياسة في الدساتير الوضعية يأخذ عدة صور :-

الصورة الأولى: بعض الدساتير تكتفي بأن تجعل هذا الفصل ضمنياً من خلال تضمين الدستور مبادئ ونصوص تقتضي ضمناً فصل الدين عن السياسة، كمبدأ سيادة القانون في الفكر الغربي، أو كما يسميه شراح القانون المشروعية القانونية، مع احتفاظ الدولة بانتمائها الديني كما في الدستورين

(٥) الإمام الشوكاني حياته، وفكره، عبد الغني الشرجي، ص ٣٨٥ + معالم تجديد المنهج الفقهي، حليلة بوكروشة، ص ٢٠٨.

(٦) الفكر السياسي والقانوني، د. زياد علي، ص ٧٢-٧٣.

المصري والأردني (٧) على سبيل المثال ، إذ رغم أن كلا منهما ينص على أن "الإسلام دين الدولة" ، إلا أنهما يعودان فيقرران بأن القانون هو أساس الحكم في الدولة ، وأن "السيادة للشعب وحده" بما يعني أنه لا علاقة للدين بالسياسة ، وأن انتماء الدولة للدين لا يعدو أن يكون انتماءً شكلياً فقط ، إذ ما فائدة أن يكون للدولة دين إذا كان هذا الدين لا دور له في رسم سياستها وتنظيم شؤون الحكم فيها.

الصورة الثانية : يرى البعض الآخر من الدساتير لاسيما الدساتير الغربية تتجه فكرة الفصل الصريح الواضح بين الدين والسياسة ، ليس هذا فحسب بل غالباً ما تؤكد تلك الدساتير على هذا الفصل فلا تكتفي بإبعاد الدين عن السياسة فقط ، وإنما تفصله عن الدولة كاملة بأن تجعل الدولة علمانية بلا دين رسمي تنتمي إليه، ومن هذه الدساتير الدستور الفرنسي (٨) ، حيث نص على أن "فرنسا جمهوريه علمانية" ، وأن مبدؤها "حكومة الشعب بالشعب" فضلاً عن أنه بين لغة الدولة ، وشعارها، ونشيدها ، وعلمها ولم يتعرض من قريب أو بعيد لانتمائها الديني ، مما يعني تحللها من أي مرجعية دينية وتبنيها لمبدأ الفصل الصريح بين الدين والدولة علي إطلاقه، ومن قبل هذا سار الدستور الأمريكي (٩) على ذلك المبدأ، وكذلك القانون الأساسي لألمانيا الاتحادية (١٠)، وواضح تبني هذه الدساتير لفكرة العلمانية، التي هي لغة :

(٧) الدستور المصري لعام ٢٠١٤م المواد أرقام (٢/١) و(٢، ٤) والدستور الاردني لعام ١٩٥٢ المواد

أرقام (٢) و(٢٤) فقرة (١، ٢)

(٨) الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨م - المادة الأولى/ فقرة (١) والمادة الثانية/ فقرة (٥)

(٩) الدستور الأمريكي لعام ١٧٨٩م- المادة السادسة الفقرتان (٢، ٣) والتعديل الأول

(١٠) القانون الأساسي لألمانيا الاتحادية لعام ١٩٤٩م - المواد أرقام (٢٠، ٢٤، ٢٨)

نسبة إلى العلم بمعنى العالم، وهو خلاف الديني أو الكهنوتي (١١) .

أما اصطلاحاً : فتعني إقامة الحياة على غير الدين، وخاصة في جانبها السياسي، وعلى رأسها شؤون الحكم (١٢) ، ويؤكد المعنى السابق لمفهوم العلمانية، ما ورد بدوائر المعارف الغربية المختلفة، حيث تقول دائرة المعارف البريطانية عن العلمانية " هي حركة اجتماعية تهدف إلى صرف الناس عن الاهتمام بالأخرة إلى الاهتمام بالحياة الدنيا وحدها" (١٣)، وكذا ذكرت دائرة المعارف الأمريكية أن " الدنيوية هي نظام أخلاقي أسس على مبادئ الأخلاق الطبيعية ومستقل عن الديانات السماوية" (١٤) ، والتعبير الشائع في الكتب المعاصرة لكل ما سبق هو " فصل الدين عن الدولة " (١٥) ولم يقف الأمر عند حد الأفكار والمذاهب الاجتماعية، بل ترجم إلى واقع ملموس من خلال، نصوص الدساتير سالفه الذكر ، ولتبقى بعد ذلك الدولة برمتها وفي الصدارة منها شؤون الحكم والسياسة متجردة من كل قيمة دينية تضبط قواعدها .

وعلى عكس الدساتير السابقة جميعاً، نجد الدساتير والأنظمة التي تتخذ الدين مرجعاً لها، وعلى رأسها النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية (١٦) حريص على ربط

(١١) المعجم الوسيط ، مجموعة لعلماء اللغة العربية ، ٦٢٤/٢

(١٢) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ، الندوة العالمية للشباب الإسلامي ، ص ٣٦٧

(١٣) مذاهب فكرية معاصرة ، محمد قطب ، ص ٤٤٥

(١٤) الاتجاهات الفكرية المعاصرة د/علي جريشه ، ص ٨٥

(١٥) العلمانية وموقف الإسلام منها ، د/حمود بن أحمد الرحيلي ، ص ٤

(١٦) النظام الأساسي للحكم رقم أ/٩٠ لعام ١٤١٢ هـ الباب الأول :المبادئ العامة المواد من (١ إلى ٨)

السياسة بالدين ، بل يجعلها محكومة بأوامر الشرع الشريف ونواهيته ، وأنه يستمد الحكم فيها من كتاب الله وسنة رسوله ، وهما الحاكمان على كل أنظمة المملكة العربية السعودية ، إيماناً منه بأن السيادة والحاكمية لله وحده ، وأن السياسة في منظورها الحقيقي ما هي إلا "إصلاح الدنيا بالدين" .

مما تقدم يتضح لنا عمق الفكر السياسي لدى الشوكاني ، والمستقى من الشريعة الإسلامية الغراء ، وذلك على خلاف ما ذهب إليه غالبية الدساتير الوضعية ، والتي تتبنى مبدأ فصل الدين عن السياسة

المطلب الثاني: مراعاة المصلحة السياسية :

الفرع الأول : مراعاة المصلحة السياسية في فكر الشوكاني:

ويتضح ذلك من عدة مواقف :

الأول : ذكر الشوكاني عن أحد أبناء جنكيز خان كان قد تولى حكم التتر ، وأسلم بعد عام من حكمه ، وساهم في نشر الإسلام ، ويذكر مشكلة واجهته ، وهو أن الإسلام يحرم نكاح نساء الآباء ، وكان قد ضم نساء أبيه إليه ، فهم بالردة ، فأخبره أحد خواصه : بأن أباه كان مسافحاً ، فاعقد أنت عليها فإنها تحل لك ، ففعل ذلك ، واستحسن من أفاته فهذه مصلحة .

فالشوكاني سجل هذه الحادثة ، وذكر أن ذلك مراعاة للمصلحة السياسية ، وأن ذلك عين الصواب ، ويترحم الشوكاني على ذلك المفتي ، ويشيد ببعده نظره ، فالمسألة ليست مرتبطة

بشخص بقاء الحاكم، أو خروجه عن الإسلام، ولكن ما يترتب على ذلك (١٧).

الثاني: تناول كيفية انعقاد الإمامة، ورغم غالبية الآراء التي لا تجوز عقد الإمامة لإمامين في وقت واحد في الأقطار المتعددة لا في القطر الواحد، إلا أن الشوكاني - رحمه الله - طرح مبرر ومصلحة سياسية في وجود أكثر من إمام، نتيجة اتساع الرقعة الجغرافية الإسلامية، فإن تعدد الدول الإسلامية يترتب عليه تعدد الحكام لتلك الدول ويصبح جائزاً، فلكل بلد وإقليم خصوصيته؛ بل لا يجب على أهل بلد السمع والطاعة لسلطان وحاكم البلاد الأخرى، ولا الدخول تحت ولايته، ولا يكون نافذاً أمره في بلد الآخر؛ لأنه ليس داخلها في ولايته ولتباع الأقطار (١٨).

فالشوكاني رحمه الله تعالى أخذ بما يعرف الآن بمبدأ سيادة الدول، وكذا بمبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو يقر بمبدأ آخر ألا وهو مبدأ تعدد السلطة السياسية للأقطار الإسلامية، وكل هذا قبل أن تعرف هذه المبادئ وتشتهر في الفكر الدستوري الوضعي.

الفرع الثاني: مراعاة المصلحة السياسية في الدساتير الوضعية:

إذا نظرنا إلي هذه المسألة في فكر الشوكاني مقارنة بالدساتير الوضعية وجدنا هذه الأخيرة تتماشى هي الأخرى مع ضرورة

(١٧) البدر الطالع بحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني ٢/٢

(١٨) الفكر السياسي والقانوني، د. زياد علي، ص ٤١٠ + النظريات السياسية الإسلامية، د. محمد ضياء الدين الرئيس، ص ١٣٩.

تحقيق ومراعاة المصلحة السياسية ، غير أن هناك العديد من الفوارق بين المصلحة التي قصدها الشوكاني، والمستمدة من السياسة الشرعية ، وبين تلك التي تراعيها الدساتير ، والمستمدة من السياسة الوضعية ، أفقصر هنا على ذكر فارقان جوهريان منها فقط لارتباطهما بهذه المسألة أولهما موضوعي والثاني إجرائي (١٩) .

الأول- الفارق الموضوعي (طبيعة المصلحة) ففي حين تكون المصلحة التي تستهدفها الدساتير الوضعية مصلحة دنيوية محضة ، نجد المصلحة التي قصد الشوكاني مراعاتها هي مصلحة دينية ودنيوية معاً، تحقق الخير للناس في معاشهم ومعادهم.

الثاني- الفارق الإجرائي (مصدر المصلحة) أي الجهة المختصة باستنباط المصالح المرعية ،وهي في المثال الذي ذكره الشوكاني المجتهد الذي استنبطها - بآليات أصول الفقه- من صريح القرآن الذي هو كلام الله ،الذي يعلم ما يصلح الناس حالاً ومآلاً ، أما في الدساتير الوضعية فمصدرها رؤية المشرع البشري الفاصرة، ومن ثم فمما تعتبره الدساتير الوضعية مصلحة الآن قد يثبت ضررها فيما بعد، وليس أدل على ذلك من كثرة التعديلات التي تطرأ على هذه الدساتير على فترات قصيرة ،بما يؤكد أن ما سبق مراعاته على أنه مصلحة قد ثبت ضرره ، والأمثلة على مراعاة المصلحة السياسية في نصوص الدساتير الوضعية كثيرة منها على سبيل المثال ما يلي:

(١٩)أضواء على السياسة الشرعية (سلسلة مقالات علمية في بيان الفرق بين السياسة الشرعية والسياسات الوضعية) على موقع المسلم الإلكتروني - للدكتور/سعد بن مطر العتيبي- وخاصة (الفرق من حيث مجال تقرير السياسة - ومن حيث جهة تقرير السياسة في كل منهما)

بعض الدساتير تأخذ بالنظام الرئاسي في الحكم (٢٠) ، بينما يأخذ البعض الآخر بالنظام البرلماني (٢١) ، والبعض الثالث يأخذ بنظام مختلط (٢٢) ، وهكذا حسب المصلحة السياسية التي يرى كل دستور أنها أولى بالرعاية في ضوء ظروف كل مجتمع وطبيعته.

ومن ذلك أيضاً أخذ بعض الأنظمة بالتعددية الحزبية (٢٣) ، في حين يأخذ البعض الآخر بنظام الحزب الواحد (٢٤) ، إلى آخر الأمثلة التي لا يمكن حصرها ، كالانتخاب الفردي ، والانتخاب بالقائمة ، وهكذا كثير من المصالح السياسية التي تراعيها الدساتير الوضعية ، لكن ذلك كله في ضوء ماسبق ذكره من أنها مصالح دنيوية محضة ، وأنها صادرة عن رؤية بشرية قاصرة.

المطلب الثالث: الصلة بالحكام:

الفرع الأول : الصلة بالحكام في فكر الشوكاني:

لا يرى الشوكاني - رحمه الله - ابتعاد العلماء ، ورجال الفكر الإسلامي عن الدولة ومناصبها المهمة ، مادام الهدف من الاشتغال بذلك هو العدل ، فإن تورعهم عن ذلك يعني ترك المناصب المهمة لأيدٍ غير آمنة ولا مؤهلة ، وبهذا تهدد مصالح المجتمع المسلم في الدين ، والعرض ، والمال ،

(٢٠) الدستور الأمريكي ١٧٨٩ - المادة الثانية الفقرتين الأولى والثانية (صدر الفقرتين)

(٢١) الدستور التركي ١٩٨٢ - المواد أرقام (١١٢، ١٠٩، ١٠٥، ١٠١، ٧، ٨، ١٠)

(٢٢) الدستور الفرنسي ١٩٥٨ - المواد أرقام (٢٣، ٢١، ٢٠، ٨، ٥، ٦)

(٢٣) الدستور المصري ٢٠١٤ - المادة رقم (٥)

(٢٤) الدستور الجزائري ١٩٨٦ - المادتين رقمي (٩٤ ، ٩٥)

والنفس (٢٥)، ولهذا قال : " ولا يخفي على ذي عقل أنه لو امتنع أهل العلم والفضل والدين عن مداخلة الملوك، لتعطلت الشريعة المطهرة ، لعدم وجود من يقوم بها ، وتبدلت المملكة الإسلامية بالمملكة الجاهلية في الأحكام الشرعية ، وعم الجهل وطم ، وخولفت أحكام الكتاب والسنة ، ولا سيما من الملك ، وخاصته ، وأتباعه (٢٦)." .

فمما دعاه رحمه الله تعالى في ضرورة الاتصال بالحكام ، هو خصوصية الوضع الاجتماعي والسياسي الذي كان هو السائد في وقته ، فقد فشا التقليد ، وترك الاجتهاد ؛ بل إنه رأى فيمن تولى المناصب السياسية ، والقضائية ، والإدارية قلة العلم ، والتعصب الفكري الذي لا يستند إلى دليل شرعي ، ولذا رأى أن الاتصال بالحكام هو أحد أسباب معالجة الإصلاح الاجتماعي والسياسي ، وكذلك وسيلة مهمة لتحقيق العدل وإرشاد للحكام ، وتخفيف لظلمهم ، وقد بين الشوكاني رحمه الله تعالى فوائد الصلة بالحكام ، والتعاون معهم للمصلحة العامة ، وشرعية ذلك ، وتتلخص أسباب ذلك في الأمور التالية : - ٢٧

- ١- طلب الرزق الذي حث عليه الشارع الحكيم ، فالاتصال بهم من أنواع السعي في طلب الرزق ، وطريقا شرعيا .
- ٢- الخوف من تعطل الشريعة لعدم وجود من يقوم بها على الوجه الشرعي الصحيح .

(٢٥) الإمام الشوكاني حياته وفكره ، عبد الغني الشرجي ، ص ٤١٦

(٢٦) التعليق على رسالة رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلطين ، ص ١٣

٢٧ - فكر الشوكاني السياسي وأثره المعاصر في اليمن ، أشواق غليس ، ص ١٥٢ .

٣- حاجة الدولة لمن يتولى شؤونها ، فالحاكم وحده لا يستطيع مباشرة جميع الأمور فهو محتاج لمن يساعده ، ويخفف عنه أعباء المسؤولية .

فحاجة كل منهما للآخر من الأسباب التي تتطلب الاتصال بين الحاكم والمحكوم ، فالعالم اتصاله لأجل كسب الرزق ، وإصلاح ما هو داخل تحت ولايته ، واتصال الحاكم لأجل معاونته وتخفيف العبء عليه .

فالشوكاني يدرك أهمية وجود السلطة السياسية (الحاكم) فيها تتحقق مقاصد الشريعة من جلب المصالح و دفع المضار ، فهي وسيلة لحفظ الدين ، ولذا رأى ضرورة الصلة بالحاكم لا لذاتهم ؛ بل بما يتحقق للإسلام والمسلمين من مصالح في الاتصال ، وعدم ترك الأمر للجهال وأصحاب المصالح الضيقة والأفكار المقيتة .

كذلك خالف الشوكاني الذين يجعلون من وجود المنكرات عند الملوك والأمراء ذريعة لاعتزال مراكز التغيير في المجتمع والدولة ، ووضع ضابطا مهما جدا في الاتصال بالحاكم وهو عدم تبرير ظلمهم ، وعدم مشاركته في تنفيذه فقال : " المتصل بهم من أهل المناصب الدينية قد يغضي في بعض الأحوال عن شئ من المنكرات لا لرضى ؛ بل لكونه قد اندفع بسعيه ما هو أعظم منه " ثم قال بعد ذلك : " لكن هذا المتصل بهم لم يتصل بهم ليعينهم على ظلمهم ، بل ليفتي بين الناس بحكم الله (٢٨) " .

(٢٨) الإمام الشوكاني حياته وفكره ، عبد الغني الشرجي ، ص ٣٦٠

فالشوكاني - رحمه الله - يرى أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم يضبطها فقه الأولويات، والموازنات القائم على معرفة الضر الأكبر والأخف ، ولولا خوف الإطالة لسردت وسقت الأدلة الشرعية، والحجج العقلية، والموضوعية التي استند لها الشوكاني في شرعية اتصال العلماء بالحكام، وكذا فوائده، وأهدافه .

الفرع الثاني: الصلة بالحكام في الدساتير الوضعية:

الحقيقة أن صلة علماء الدين بالحكام في الدساتير الوضعية فرع للأصل الذي هو علاقة الدين بالسياسة، وتأسيساً على ما سبق بيانه من فصل أغلب الدساتير الوضعية للدين عن السياسة فبنفس القدر نجد تلك الدساتير تقصي علماء الدين عن ساحات الحكام، فلا تؤخذ مشورتهم ولا يُرجع إليهم في شؤون الدولة، حتى تلاشى دورهم، وكادت تنتهي كل صلة لهم بالحكام في الدساتير الوضعية، استناداً لذات النصوص السابق ذكرها في مسألة فصل الدين عن السياسة، عملاً بقاعدة " كل فرع تابع لأصله في الحكم".

ومن ثم فكما تنبأ الشوكاني، لما أغلقت الدساتير الوضعية الباب أمام علماء الدين في الدخول على الحكام والصلة بهم ، امتلأت ساحات الحكم والسياسة بأهل الهوى ففسدت الدنيا، وتراجع الدين .

" النتائج والتوصيات "

إن هذه الدراسة على إيجازها قد انتهت بي إلى مجموعة من النتائج المهمة والتوصيات التي تتمثل فيما يلي : -

١- إن كثيراً من الآراء السلبية لدى أتباع الأنظمة الدستورية الوضعية عن المنهج الإسلامي عامة والشق السياسي منه خاصة مبني على رُءا ذاتية، ومواقف شخصية نابعة من أصحابها، وغير مستندة إلى دراساتٍ موضوعية عميقة، أو مستمدة من نصوصٍ ثابتةٍ بفهمٍ صحيحٍ لهذا المنهج، وذلك نتيجةً للخلط بين سلوكيات بعض أتباع الإسلام الخاطئة كأفراد، وبين المنهج ذاته كنصوصٍ وأفكارٍ ونظريات، وتحميل الأخير بأوزار الأول، وهو ما انتهى بهم إلى حكمٍ غير سديد، ورأى غير موضوعي عن المنهج الإسلامي خلافاً لحقيقته وجوهره.

٢- لقد بنى الإمام الشوكاني - رحمه الله - فكره السياسي في السياسة الشرعية على أساسين :

الأساس الأول : هو الفهم العميق للنصوص ، القائم على التدقيق والاجتهاد وإعمال النظر فيها ، من غير تعصبٍ ، أو تقليدٍ جامدٍ لأراء من سبقوه .

الأساس الثاني : هو مراعاة الضرورات والمصالح العملية، المبنية على فهم وإدراك الواقع لقربه من أروقة الحكم والسياسة ، ومن هنا كان فكره السياسي انعكاساً وتعبيراً حقيقياً لحكمة النصوص الشرعية، ومراعاة لجانب المصلحة بما يقوي من شوكة الدين وإصلاح الدنيا به.

٣- أن واقع العالم اليوم ليؤكد بوضوحٍ، أن إقامة الحياة على غير الدين (العلمانية) قد أودى بها إلى الضياع، والانحيار في

جميع جوانبها ، وعلى رأسها الجانب السياسي ، وما الحروب والصراعات الدائرة في كل بقعة من بقاع الأرض الآن إلا دليل قاطع على أن مبدأ فصل الدين عن السياسة والذي تقوم عليه غالبية الدساتير الوضعية قد ثبت فشله بجدارة.

٤- ربما يجهل أو يتجاهل من يعادون أو من ينادون بإبعاد المنهج الإسلامي عن ساحات الحكم والسياسة بحجة عدم قدرته على تحقيق ومسايرة مصالح الدولة الحديثة ، أن من أهم قواعده الأصولية ما قرره العلماء من أنه " أينما تكون المصلحة فثم شرع الله " ، ومن هنا فإن شريعة الإسلام قد سبقت كل الدساتير والشرائع الوضعية ، في مراعاة مصالح العباد ، ليس فقط في معاشهم بل وأيضاً في معادهم.

٦- بناءً على النتائج السابقة ، فإنني أوصي الباحثين في هذا المجال ، بضرورة توجيه اهتمامهم نحو المزيد من الدراسات المقارنة بين المنهج الإسلامي والمناهج الوضعية الزائفة ، والرد على الافتراءات التي تثار عن هذا المنهج ، لا سيما في جانبه السياسي بتناول وعرض المزيد من المسائل الأخرى في الفكر السياسي لدى علماء الإسلام المعبرين ، لكشف أوجه القصور ، والزيغ في الدساتير الوضعية ، حول هذه المسائل التي اغتر بظواهرها كثير من المسلمين .

المراجع

١. أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط أولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
٢. أشواق أحمد مهدي محمد غليس، فكر الشوكاني السياسي وأثره المعاصر في اليمن التجمع اليمني للإصلاح نموذجا، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ط أولى، ١٤٢٨ هـ ٢٠٠٧ م.
٣. حسن عبد الله العمري (دكتور)، الإمام الشوكاني رائد عصره، بيروت، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٠ م.
٤. حليلة بنت محمد بوكروشة، معالم تجديد المنهج الفقهي أنوذج الشوكاني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ط أولى رمضان ١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م.
٥. حمود بن أحمد الرحيلي (دكتور)، العلمانية وموقف الإسلام منها، الناشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٥، السنة ٣٤ عام ١٤٢٢ هـ.
٦. زياد علي (دكتور)، الفكر السياسي والقانوني عند محمد بن علي الشوكاني، دار النسيم للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ط أولى ١٩٩٩ م.
٧. سعد بن مطر العتيبي (دكتور)، أضواء على السياسة الشرعية (سلسلة مقالات علمية في بيان الفرق بين السياسة الشرعية والسياسات الوضعية)، موقع المسلم الالكتروني.
٨. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٢ م.
٩. عبد الغني قاسم الشرجي (دكتور)، الإمام الشوكاني حياته وفكره، بيروت، دار الفكر.
١٠. عبد الله بن محمد العجلان (دكتور)، صلاحية التشريع الإسلامي للبشر كافة، مجلة البحوث الإسلامية، العدد التاسع، إصدار ربيع الأول إلى جمادى الثانية، سنة ١٤٠.

١١. علي جريشه (دكتور)، الاتجاهات الفكرية المعاصرة ، ط أولى، ١٤٠٧ هـ، دار الوفاء للطباعة بالمنصورة.
١٢. مجموعة من علماء اللغة العربية، المعجم الوسيط ، مصر، الناشر دارالدعوة .
١٣. محمد بن صالح العثيمين رحمه الله، التعليق على رسالة رفع الأساطين في حكم الاتصال بالسلطين ، مدار الوطن للنشر، ط أولى، ١٤٣٠ هـ.
١٤. محمد بن علي بن محمد الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، دار المعرفة، بيروت.
١٥. محمد ضياء الدين الرئيس (دكتور)، النظريات السياسية الإسلامية ، دار التراث، القاهرة، ط سابعة، ١٩٧٦ م.
١٦. محمد قطب، مذاهب فكرية معاصرة ، ط ثانية، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧ م، دار الشروق، بيروت.
١٧. الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة ، ط ثانية، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م، الرياض.

(الدساتير)

- ١٨- الدستور الأردني ١٩٥٢ م
- ١٩- الدستور الأمريكي ١٧٨٩ م
- ٢٠- الدستور التركي ١٩٨٢ م
- ٢١- الدستور الجزائري ١٩٨٦ م
- ٢٢- الدستور الفرنسي ١٩٥٨ م
- ٢٣- الدستور المصري ٢٠١٤ م
- ٢٤- القانون الأساسي لألمانيا الاتحادية ١٩٤٩ م
- ٢٥- النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية رقم ٩٠/ لعام ١٤١٢ هـ.